

معضلة الإرهاب في الساحل الأفريقي: فرنسا تستعد لعملية عسكرية جديدة

باريس تأمل بمشاركة أوروبية أوسع في مواجهة التمرد بدول الساحل



تعاون كبير قد يقوضه انسحاب أميركي

زريد مواصلة الكفاح ضد الإرهاب لأن ما يحدث في الساحل، وانعدام الأمن السائد في الساحل اليوم، هو أيضا انعدام للأمن بالنسبة لنا جميعا نحن الأوروبيين".

وتأتي التحركات الفرنسية بعد أن استنشرت باريس على ما يبدو خطر انسحاب الولايات المتحدة من الساحل الأفريقي وأفريقيا عموما ما يجعل باريس تتحمل لوحدها تبعات مغامرتها في أفريقيا بحثا عن الثروات.

وتنتشر فرنسا منذ سنة 2014 قوات لها في الساحل الأفريقي في إطار عملية برخان التي أطلقتها باريس لمواجهة موجة التمرد التي تشهدها المنطقة.

وتعتزم فلورانس بارلي زيارة واشنطن لحث الولايات المتحدة على التعاون مع فرنسا في مكافحة مظاهر التمرد والجهاديين.

وأضافت بارلي في تصريحات للنواب الأسبوع الماضي "نعمد حقا على دعم الولايات المتحدة المتعددة المناسج لهذا الجهد المشترك"، في إشارة إلى العمليات الفرنسية والأفريقية في المنطقة.

وباتت فرنسا تتكبد خسائر فادحة في الساحل الأفريقي حيث قُتل في نوفمبر 13 جنديا في اصطدام بين مروحيتين فرنسيتين في مالي.

زريد مواصلة الكفاح ضد الإرهاب لأن ما يحدث في الساحل، وانعدام الأمن السائد في الساحل اليوم، هو أيضا انعدام للأمن بالنسبة لنا جميعا نحن الأوروبيين".

وتأتي التحركات الفرنسية بعد أن استنشرت باريس على ما يبدو خطر انسحاب الولايات المتحدة من الساحل الأفريقي وأفريقيا عموما ما يجعل باريس تتحمل لوحدها تبعات مغامرتها في أفريقيا بحثا عن الثروات.

وتنتشر فرنسا منذ سنة 2014 قوات لها في الساحل الأفريقي في إطار عملية برخان التي أطلقتها باريس لمواجهة موجة التمرد التي تشهدها المنطقة.

وتعتزم فلورانس بارلي زيارة واشنطن لحث الولايات المتحدة على التعاون مع فرنسا في مكافحة مظاهر التمرد والجهاديين.

وأضافت بارلي في تصريحات للنواب الأسبوع الماضي "نعمد حقا على دعم الولايات المتحدة المتعددة المناسج لهذا الجهد المشترك"، في إشارة إلى العمليات الفرنسية والأفريقية في المنطقة.

وباتت فرنسا تتكبد خسائر فادحة في الساحل الأفريقي حيث قُتل في نوفمبر 13 جنديا في اصطدام بين مروحيتين فرنسيتين في مالي.

الأمم المتحدة في باماكو. وتتولى السويد حاليا قيادة بعثة الأمم المتحدة في مالي. وكانت فرنسا اتفقت مع دول الساحل الخمس (تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا) خلال قمة استضافها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مؤخرا على تعزيز التعاون العسكري لمكافحة التمرد الجهادي الذي يهدد المنطقة.

وتم الاتفاق خلال القمة على تشكيل قوة جديدة تحت اسم "تاكوبا"، تضم قوات خاصة من نحو عشر دول أوروبية لتعقب الجهاديين عند الحدود بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

ولم تكشف في حينه أي تفاصيل حول الدول التي ستشارك في هذه القوة، لكن الرؤساء قالوا إن "تاكوبا" ستركز جهودها على تعقب مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

وتعهدت إسبانيا التي تشارك أصلا في قوة برخان الفرنسية بسرية من 50 رجلا بالمشاركة في قوة تاكوبا بسرية أخرى من 40 عسكريا.

وفي باماكو أعربت وزيرة الخارجية الفرنسية عن ثققتها في مشاركة دول أوروبية في قوة "تاكوبا"، كما أكدت على ثبات المشاركة العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل.

وقالت بارلي "الرسالة واضحة تماما:

تتأهب فرنسا لإطلاق عمليات عسكرية جديدة في دول الساحل الأفريقي بالرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدتها هناك بعد تنامي وجود الجهاديين والتمرديين في أغلب هذه الدول، ومن مالي أعربت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي عن أملها في أن تسهم أوروبا بمشاركة أكبر لمكافحة موجة التمرد هناك.

باماكو - أعلنت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي على هامش زيارتها إلى باماكو أن مثلت الحدود بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر سيشهد قريبا عمليات عسكرية جديدة ضد الجهاديين في هذه المنطقة التي تعزز فيها فرنسا وحلفاؤها تركيز جهودهم لمكافحة التمرد الجهادي.

وقالت بارلي للصحافيين بعد أن استقبلها الرئيس المالي إبراهيم أبوبكر كيتا مع نظرائها السويدي والإستوني والبرتغالي "ستحدث عمليات جديدة في الأسابيع المقبلة في هذا المثلث الحدودي الشديد الخصوصية".

ولم تقدم وزيرة الخارجية الفرنسية المزيد من التفاصيل عن العمليات العسكرية المرتقبة. ووصلت بارلي إلى مالي آتية من تشاد وسط مخاوف كبيرة من تنامي الخطر الجهادي في المنطقة لاسيما بعد الهجمات الدموية التي شهدتها في الأسابيع الأخيرة.



فلورانس بارلي
تعتمد على دعم واشنطن لنجاح جهدها في الساحل الأفريقي

وترأمت زيارة وزيرة الدفاع الفرنسية إلى تشاد مع تفجير انتحاري يحمل بصمات جماعة بوكو حرام الجهادية وأسفر عن مقتل تسعة مدنيين في منطقة بحيرة تشاد.

وزارت بارلي منطقة الساحل برفقة نظرائها الإستوني والسويدي والبرتغالي وقد نشرت على حسابها في موقع تويتر صورة لهذا "التنسيق الجديد" في مقر

جونسون يدفع بقانون لتحصين بريطانيا من الهجمات الإرهابية

لندن - أعلنت الحكومة البريطانية أنها تعتزم تقديم مشروع قانون إلى البرلمان قريبا يشدّد العقوبات على مرتكبي الجرائم الإرهابية ويمنعهم من الاستفادة من إطلاق سراح مبكر، في خطوة وعدت بها في أعقاب مقتل شخصين على جسر لندن في نهاية نوفمبر الماضي طعنًا بسكين جهادي أفرج عنه قبل انتهاء فترة محكوميته.

ومن المتوقع أن يحوز مشروع القانون هذا على مصادقة النواب بالنظر إلى الغالبية المريحة التي يتمتع بها حزب المحافظين الحاكم في مجلس العموم البريطاني.

وقالت وزارة الداخلية في بيان لها، الثلاثاء، إن "مشروع القانون الجديد سيلزم أخطر الإرهابيين بقضاء عقوبتهم كاملة وسيحصر على أن المدانين بارتكاب جرائم خطيرة سيقتضون حكما بـ14 عاما على الأقل خلف القضبان".

وتعتزم الوزارة كذلك في إطار إجراءاتها الهادفة إلى درء الأخطار الإرهابية رفع الميزانية المخصصة لمكافحة الإرهاب خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2021 إلى 906 ملايين جنيه إسترليني ما يعادل 1.06 مليار يورو، أي بزيادة قدرها أكثر من 100 مليون يورو بالمقارنة مع العام السابق.

وتخطط حكومة المحافظين بوريس جونسون أيضا لتخصيص نصف مليون جنيه إسترليني (586 ألف يورو) "قورا" للوحدة المسؤولة عن مساعدة ضحايا الاعتداءات.

ويولي مشروع القانون أيضا أهمية كبرى للحيلولة دون عودة المحكومين إلى الجريمة، ويعد بمضاعفة عدد ضباط مراقبة إطلاق السراح حتى "تستطيع السلطات مراقبة الإرهابيين عن كثب في الأسابيع التي تلي إطلاق سراحهم".

ونقل البيان عن وزيرة الداخلية بريتي باتل قولها إن "الهجوم الإرهابي العنصري الذي وقع في نوفمبر وحدثنا في مواجهة الحقيقة المرة بشأن كيفية تعاملنا مع الإرهابيين".

وقتل شاب وشابية في 29 نوفمبر على جسر لندن طعنًا بسكين جهادي عثمان خان الذي كان يرتدي سترة ناسفة وهمية قبل أن تطلق عليه الشرطة النار فترديه قتيلا. وتبني الهجوم تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي.

وكان خان أدين في يناير 2012 بالمشاركة في الإعداد لشن هجمات

مشروع القانون الجديد سيلزم الإرهابيين بقضاء كامل عقوبتهم، وتصل عقوبة المدانين بجرائم خطيرة إلى 14 عاما

وكان رئيس الوزراء البريطاني قد تحدث في وقت سابق عن أن إلغاء "نظام الإفراج المبكر" من السجن كان من شأنه أن يمنع الهجوم الإرهابي، مضيفا أنه "من الواضح تماما أننا لا نستطيع الاستمرار في الممارسات الفاشلة التي تعود للماضي".

وأضاف جونسون أنذاك "إذا كان المصير آدين بجريمة إرهابية خطيرة، فيجب أن يخضع لعقوبة السجن 14 سنة، على الأقل، بشكل إلزامي، ولا يجب إطلاقا الإفراج عن البعض منهم، بالنسبة لجمع جرائم الإرهاب والجرائم المتطرفة، يجب أن يكون الحكم الذي أعلنه القاضي هو العقوبة الفعلية".

وخلال حملته الانتخابية تعهد زعيم المحافظين جونسون بإعادة النظر في آليات تنفيذ الأحكام القضائية في البلاد في أعقاب الهجوم الذي نفذه عثمان خان. وجاء اعتداء خان بعد مرور سنتين عن آخر حادث إرهابي في لندن تمثل في صدم متطرفين إسلاميين مارة على جسر لندن ومهاجمتهم بالسكاكين أشخاصا بشكل عشوائي في سوق بورو القريب. وقتل في ذلك الاعتداء ثمانية أشخاص وجرح 48 آخرون قبل أن تردى الشرطة المهاجمين الذين كانوا يرتدون أحزمة ناسفة مزيفة.

مدريد وفيينا تدشنان عهد انتكاسة الشعبويين في أوروبا

فيديو أثار دهشة كبيرة، وقد صور بكاميرا خفية في جزر البليار عام 2017، ويظهر نائب المستشار هابن كريستيان شتراخه الذي ينتمي إلى حزب الحرية، وهو يطرح بيع عقود عامة لامرأة شابة قدمت نفسها على أنها ابنة شقيق أوليغارشى روسي، وذلك مقابل منحه تمويلات سرية.

إن التغييرات التي طرأت على المشهد السياسي في كل من النمسا وإسبانيا لا يمكن أن تكون بمعزل عن التحولات التي تشهدها أوروبا التي باتت تخشى أكثر من أي وقت مضى صعود الشعبويين الذين تحققه الأحزاب التي تبنت أفكارا متطرفا. وسيكون للسياسات التي سترسمها هذه التحالفات دور في درء أخطار اليمين المتطرف.

ولعب معطى تبني قرارات جريئة بشأن التحولات التكنولوجية دورا هاما خلال الانتخابات الأخيرة في كل من النمسا وألمانيا وكذلك في الانتخابات البرلمانية الأوروبية، وهو ما جعل اليوم التحالف في إسبانيا، الذي جمع حزبين يساريين هما كل من الحزب الاشتراكي وحزب بوديموس، يضع في أولوياته هذا المعطى من خلال تعيين زعيم حزب بوديموس بالبو إينغليزاس في منصب نائب للرئيس مكلفا بالشؤون الاجتماعية والتحول التكنولوجي.

ومما لا شك فيه أن الانتعاشة التي عرفتها الأحزاب التقدمية في النمسا وإسبانيا ستكون تجربة تحاول دول أخرى استنساخها على غرار ألمانيا التي تكابد من أجل منع النازيين الجدد من الوصول إلى الحكم أو فرنسا التي تحاول رئيسها ماكرون قطع الطريق أمام الفكر المتطرف.

ويتهج الحزب الأول سياسة معادية للمهاجرين ويتبع سياسات مالية عادت بالنفع على الاقتصاد في النمسا، بينما يتألف الحزب الثاني من شخصيات متخصصة في الدفاع عن البيئة.

لكن يبدو أن الاختلافات تلاشت حيث تمكن الطرفان من تشكيل حكومتها وتادية اليمين الالفاء الماضي. وجاء ذلك بعدما عقد الرجلان "زواج مصلحة" على أساس تقاسم السلطة لتنفيذ برنامج براغماتي يجمع بين إجراءات "مبينة" تخدم التوازنات المالية العامة وأخرى تعمل على تنفيذ برنامج التحول الإيكولوجي.

كما أن الحكومة الجديدة، برئاسة المستشار المحافظ كورتس ونائبه لحزب الخضر فيرنر كوجلر، هي أول حكومة في النمسا تهيم عليها النساء. وأدى 15 وزيراً، من بينهم ثمان نساء، اليمين



النتائج الطيبة لم تمكن حزب فوكس من الحكم

ويعد أن أبرم صفقة مع الحزبين اليساري والانفصالي، حصل سانشيز على تأييد 167 صوتا داخل البرلمان الإسباني في تصويت ثان على حكومته ما مكّنه من تجاوز معضلة الفراغ السياسي.

لكن تحالفات سانشيز التي عقدها لم ترق لليمينيين المتطرفين حيث نظم حزب فوكس اليميني المتطرف مظاهرات في مختلف المدن الإسبانية الأحد الماضي، تنديدا بالائتلاف الجديد. واتهم المتظاهرون الحكومة الائتلافية بـ"تهديد سيادة البلد".

في النمسا كما في إسبانيا هبت رياح التغيير لتعلن عن إقصاء الشعبويين ممثلين في حزب الحرية اليميني المتطرف من الحكم، لكن كان للحزب نفسه دور في هذا الإقصاء بعد أن أفضت فضيحة فساف إلى انهيار الائتلاف الحكومي السابق الذي كان هو أحد مكوناته إلى جانب المستشار كورتس.

وفاز حزب الشعب المحافظ الذي يقوده كورتس في النمسا بالانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر من العام الماضي بعدما نال 37.5 بالمئة من أصوات الناخبين.

وحقق الحزب زيادة قدرها ست نقاط مئوية في الانتخابات التشريعية المبكرة مقارنة بانتخابات 2017 السابقة، ويمتلك حاليا 71 نائبا في البرلمان.

وبعد صدور النتائج انتلج الائتلاف الاستحقاق قاد كورتس مفاوضات شاقة مع الأحزاب النمساوية لتشكيل ائتلاف حكومي ليتمكن في نهاية المطاف من التحالف مع حزب الخضر. لكن الجدير بالإشارة في هذا التحالف الأولي باتي بين حزبين متباعدين على مستوى الرؤى.

وتعيش إسبانيا منذ أبريل الماضي على وقع انقسامات شديدة ووقت عقبة في طريق تشكيل حكومة ترسي استقرارا سياسيا، وتواجه تحديات كثيرة أبرزها واد الحركات الاحتجاجية التي يقودها الانفصاليون في كتالونيا.

وعلى الرغم من تعهده خلال حملته الانتخابية بتهميش دور الأحزاب الداعمة للنزعة الانفصالية لإقليم كتالونيا، إلا أن رئيس الوزراء الإسباني ارتأى إقامة تحالفات مع ممثلين عن كتالونيا مفضلا ذلك على مد يديه لليمين المتطرف.

بداية انهيار التيار اليميني المتشدد في أوروبا المسلمين الذين تنامت مشاعر الكراهية ضدهم و ضد اليهود والمهاجرين

وجعل التوجس من تولى الشعبويين مقاليد الحكم سانشيز يكتف من تحركاته لتحشد الدعم لترميم تشكيلته من خلال عقد تحالفين مع الأحزاب الصغرى الإقليمية. ولجأ في نهاية المطاف إلى حزب اليسار الجمهوري لكتالونيا الانفصالي من أجل حصد التأييد بعدما نجح في إبرام اتفاق مع حزب بوديموس اليساري الراديكالي لتشكيل ائتلاف حكومي.

وجاءت المفاوضات الشاقة التي قادها سانشيز وأفضت إلى تحالفه مع الحزبين بعد أن تمكن حزبه الاشتراكي من انتزاع 123 مقعدا في انتخابات نوفمبر، ما يؤهله المرتبة الأولى لكن دون الأغلبية التي ستمكّنه من الحكم وحيدا.

صغير الجدير

مدريد - رغم سطوع نجم اليمين المتطرف في كافة أنحاء أوروبا منذ سنوات، إلا أن ازرع هذا التيار بدأت تتساقط في بعض دول أوروبا بعدما استأنفت هذا الأسبوع الحكومات التي تقودها تحالفات تقدمية في كل من إسبانيا والنمسا عملها والتي عزلت في وقت سابق اليمين المتطرف.

لكن انتكاسة الشعبويين في مدريد وفيينا لا تلهي في الطرف المقابل برلين عن مواصلة مكافحتها لتنظيمات اليمين المتشدد في ألمانيا والتي باتت تهدد الخصوم السياسيين كما المندينيين مسلمين كانوا أو يهودا.

ويؤشر انهيار التيار اليميني المتشدد في أوروبا وحشره في زاوية بعيدة عن دوائر الحكم على إراحة الجاليات المسلمة، ولو قليلا، خاصة بعد تنامي مشاعر الكراهية ضدها وضد اليهود ذلك لاسيما في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والنمسا.

وكانت فرنسا سباقة في كنس اليمين المتطرف من خلال الهزيمة التي منيت بها مارين لو بيان رئيسة حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف (الجبهة الوطنية سابقا) في الانتخابات الرئاسية عام 2017 رغم ما حظيت به من شعبية واسعة. لكن قاطرة التغيير في أوروبا لم تتوقف عند فرنسا، ففي إسبانيا حصل الائتلاف الماضي مع أداء رئيس الوزراء الاشتراكي بيدرو سانشيز لليمين الدستورية ووزراء حكومته لبدء مهامهم لتطوي بذلك صفحة الأزمة السياسية التي أنهكت إسبانيا لسنوات.